

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني إلى السلطان عبد الحميد الثاني

د. عبد ربه سكران إبراهيم
جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

القبيلة ومصدرها

حدد اللغويون العرب مفهوم القبيلة بأنها جمع من الناس ينتمون لأب واحد، وهي اصغر من الشعب، وتليه في الصغر البطن ثم الفخذ. أما عشيرة الرجل فهم بنو أبيه (١). والقبيلة تنقسم إلى عشائر وهذه تنقسم إلى أفخاذ يتألف منه مجموعة من أسر. ويطلق على بيت الرئاسة العشائرية كلمة (الحمولة) أي البيت ذي المكانة الاجتماعية المتميزة (٢).

لقد كانت شبه جزيرة العرب هي المصدر الذي يمد العراق منذ القدم بالقبائل، إذ كانت لقبائلها صلات بالعراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد. وقد تطورت هذه الصلات مع مرور الزمن حتى استقرت بعض تلك القبائل على حدوده، لا بل أصبح لبعض رؤسائها إقطاعات زراعية في المنطقة الجنوبية منه، خاصة في الفترة التي سبقت الإسلام (٣)، فلما جاءت حركة الفتح الإسلامي بعد ذلك تدفقت على العراق جموع القبائل في شبه الجزيرة واستوطنت في الأمصار الجديدة، وهي الكوفة والبصرة، ثم انتشرت في اغلب ربوعه (٤).

ومما يذكر إن هجرة تلك القبائل لم تتوقف بعد الدعوة الإسلامية، بل استمرت بين آونة وأخرى، خاصة في فترات الفوضى والحروب، أو حين تكون الحكومة والسلطة ضعيفة لا تقوى على رد موجات تلك القبائل (٥). وعلى هذا فان الوجود القبلي في العراق في ذلك الوقت أصبح كثيفا.

إن كثافة القبائل الوافدة على العراق كان أمرا طبيعيا أن تكون على شكل موجات بدوية متنقلة تمر هذه بفترة ليست بالقصيرة بمرحلة التحول التدريجي من حالة التنقل إلى

حياة الاستقرار الزراعي (٦)، مع تمسك معظم القبائل بالنظام القبلي الذي كان سائدا بينها، وذلك لان العمل الزراعي يتطلب نوعا من التنظيم لا يمكن توفره إلا من خلال التنظيم القبلي الذي يوفر لأعضائه أيضا قدرا من الحماية والأمن الذي عجزت الحكومات المركزية المتعاقبة عن توفيره لإفراد القبائل (٧)، لذلك فان القبيلة أصبحت بهذه الحالة تعني بأنها التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي يتكفل الأفراد في داخله ويمنحونه ولأهم وإخلاصهم وتفانيهم على حد سواء، خاصة إذا كانت هناك سلطة مركزية أجنبية تحاول فرض وجودها على تلك القبائل، كما كان الحال أبان فترة الحكم العثماني.

السلطان سليمان القانوني ودخوله بغداد ١٥٣٤

دخل السلطان سليمان القانوني بغداد عام ١٥٣٤، وكان كما يبدو من بداية سياسته إنه تفهم الوضع القبلي الذي كان سائدا في العراق، لذلك ترك لشيخ القبائل حكم ديارهم ومناطقهم (٨)، ويبدو إن الذي شجع السلطان على تلك الخطوة الأولى من بداية حكمه العراق، هو إن تلك القبائل لم تبد مقاومة عنيفة لهذا الحاكم الجديد الذي لم تظهر سياسته بعد، بل العكس من ذلك إنها قدمت له خضوعها وطاعتها، ماعدا بعض أجزاء تلك القبائل في العراق (٩).

ولكن يبدو إن هذه الطاعة و الولاء الذي ساد فترة، لم يدوم طويلا بل إن الخصام قد ثار من جديد بين القبائل التي تكره في طبيعتها الخضوع لأية حكومة مهما كانت، وبين الحكومة العثمانية التي كانت تريد ممارسة حكمها المباشر على رعاياها (١٠). فكان من الطبيعي أن يحدث التناقص في المواقف ويؤدي بالنتيجة إلى وقوع صدامات دموية بين الطرفين، ولم تستطع الحكومة خلالها من فرض سلطتها، فاضطرت حينها إلى التسليم بالأمر الواقع فأعيدت السلطة القبلية إلى رؤسائها مع منحهم الصفة القانونية لإدارة مناطقهم وذلك بأتباع نظام الالتزام (١١).

ومما هو معروف أن نظام الالتزام يعني أن تعهد الحكومة بموجبة إلى شخص من ذوي النفوذ جباية الضرائب المقررة على الأرض الزراعية في منطقة معينة ولمدة محددة.

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

ويطلق على هذا الشخص أسم (الملتزم) وكان عليه أن يدفع مبلغا من المال بما يعادل مجموعة الضرائب لمدة سنة واحدة، وينال مقابل ذلك ثمن واردات الأرض الخراجية (١٢).

إن إتباع هذا الأسلوب قد أدى إلى تقوية النظام القبلي أكثر مما كان عليه قبل ذلك، حتى أصبحت أغلب مناطق العراق تحت السيطرة الفعلية لاتحادات قبلية، كما أصبح النفوذ الحكومي خارج حدود المدن مجرد نفوذ أسمى (١٣).

يرى بعض الكتاب إن هناك عوامل كامنة وراء تقبل الدولة العثمانية في هذه المرحلة لذلك الوضع، وهي شعور بعض الأوساط الحاكمة (في ذلك الوقت) بأن الأراضي العراقية لا تمثل أية إغراءات للدولة العثمانية، إلا باعتبارها منطقة عازلة مع الأراضي الفارسية، كما إن العراق بعيد عن مركز الدولة العثمانية وتربطه طرق مواصلات رديئة، ويضاف إلى ذلك انشغال الدولة بحروبها الأوربية (١٤).

وعلى هذا فلم تكن هناك فرصة الاهتمام الكافي بالعراق وقبائله، ولذلك فقد خلا هذا الطور من الحكم العثماني من أية محاولة ايجابية لمعالجة المشكلات القبلية، ما عدا استحداث منصب (باب العرب) في فترة حكم الوالي (حسن باشا) (١٧٠٤-١٧٢٣)، وكانت مهمته أن يكون صلة بين الوالي وبين القبائل العراقية (١٥).

حكم المماليك والقبائل :

نتيجة لضعف الولاة العثمانيين الذين تولوا الحكم في العراق، فقد تمكن المماليك من السيطرة على مقاليد الحكم فترة امتدت بين (١٧٤٩-١٨٣١) فامتازت فترة حكمهم الأولى بقوة ظاهرة تجاه القبائل العراقية، لكن هذه القوة أخذت بالضعف بشكل تدريجي بحيث أصبح شغلهم وتفكيرهم هو إخماد الحركات القبلية المتواصلة والتي سببها الأساسي هو إصرار الحكم المملوكي، استيفاء الضرائب من القبائل (١٦). وهي التي رفضت دفعها إذا سنحت لها الفرصة، حيث كانت تشعر بثقل الضرائب المفروضة عليها. فرغم أن رسم الضريبة على الإنتاج الزراعي هو (العشر) إلا أنها في الواقع ترتفع حتى تصل إلى (الخمس) للأراضي الحسنة الإرواء، وربما تصل الحال إلى مضاعفة الدولة للإنتاج

الزراعي مع الفلاح، وأحيانا ولحاجة الدولة إلى الأموال تقوم بزيادة تخمين مقادير الحاصلات لزيادة الضريبة (١٧). إضافة إلى ذلك كانت الدولة العثمانية تفرض ضريبة أخرى تسمى بالضريبة البيئية وهي سنوية عن كل بيت أو كوخ تسكنه الأسرة، كما تستوفي ضرائب على المواشي (١٨).

وإزاء تلك الإضطرابات القبلية المستمرة لجأ المماليك إلى إتباع أسلوب الاستعانة ببعض القبائل لضرب قبائل أخرى وتأجيج الصراعات الداخلية بين الشيوخ المتنافسين ضمن كل قبيلة. كما إن رؤوساء المماليك التواقين للاستحواذ على السلطة لجأوا أيضا للاستعانة بالقوة القبلية ضد بعضهم البعض، الأمر الذي أعطى القبائل في هذا الدور أهمية سياسية متزايدة بلغت ذروتها بدخول الشيخ (حمود الثامر السعدون) زعيم قبائل المنتفق بغداد على رأس قواته عام ١٨١٣م (١٩)، كما زاد من أهمية القبائل في هذه الفترة أيضا حاجة المماليك للاستعانة بها في صد الأخطار الخارجية المحدقة بالعراق مثل الخطر الفارسي ما بين (١٧٧٦-١٧٧٩)، ونشاط إمارة (آل السعدون) في أواخر القرن الثامن عشر. وفي نفس الوقت لجأت القبائل في هذه الفترة أيضا إلى عقد محالفات عامة فيما بينها لتحقيق غايات محددة مما زاد في قوة موقفها تجاه المماليك (٢٠).

وفي غمرة المواقف المتناقضة بين المماليك والقبائل، دخل الجيش العثماني عام (١٨٣١) بغداد بقيادة (علي رضا) منهباً حكم هذه الفترة المضطربة في العراق. وقد اتبع هذا الباشا خلال حكمه منهجا جديدا في التعامل مع القبائل، تمثل بإبعاد القوات الحكومية عن الصدام المباشر معها عن طريق إتاحة الفرصة لشيخوخا المتنافسين لتصفية خلافاتهم فيما بينهم، فإذا ما سقط أحدهم في الصراع استبدل بآخر موالٍ للدولة (٢١). وقد سار خلفاؤه من بعده على نفس المنهج في التعامل مع القبائل في وسط وجنوب العراق، وفي الوقت الذي كرسوا فيه جهودهم للقضاء على الإمارات الكردية شبه المستقلة في المنطقة الشمالية، حيث لم يكن بوسعهم آنذاك فرض حكمهم المباشر على القبائل العربية والعشائر الكردية في آن واحد (٢٢).

عودة الحكم العثماني المباشر والأكراد

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

يعد انتهاء حكم الوالي (داود باشا) آخر الولاة المماليك على بغداد عام ١٨٣١م بدأ الحكم العثماني المباشر على العراق، حيث أصبحت كلمة السلطان هي العليا، وبهذا أعيد ارتباط بغداد ثانية بالسلطة المركزية المباشرة، بعد أن تمتع المماليك من (١٧٤٩-١٨٣١) بحكم مستقل عن سلطة الدولة العثمانية (٢٣).

والواقع إن حملة (علي رضا) العسكرية التي أنهت الحكم المملوكي، لم تكن حملة تأديبية عادية كسابقاتها التي توجه ضد العصاة، بل كانت تحمل معها أفكارا جديدة يريد بها السلطان أن يحكم حكما مركزيا على طراز الإدارة التي تمخضت عنها الثورة الفرنسية (٢٤).

ومن الطبيعي أن تؤثر مثل تلك الأفكار وبشكل مباشر على العصبية الحاكمة في شمال العراق. وعليه فإن أول عمل قام به السلطان المصلح محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) ضد الإمارات والعشائر الكردية، هو رفض القرار الذي اتخذ من قبل السلطان سليم الأول (١٥١٣-١٥٣٠) بشأن الصلح مع رؤساء الأكراد خاصة بعد معركة جالديران (١٥١٤)، ذلك الصلح الذي كان من شروطه منح الأكراد شبه الاستقلال ضمن الإدارة المركزية العثمانية مقابل انضمام الأكراد إلى جانب العثمانيين في تلك المعركة (٢٥). إلا أن ذلك الإجراء واجه معارضة قوية من قبل الأكراد الذين اعتبروه تعديا على سلطانهم الذي كانوا يتمتعون به من قبل، وتلك المعارضة كانت بمثابة إشعار السلطان العثماني وولاية بغداد بقوة الأكراد في منطقتهم (٢٦).

والمعروف إن رفض الأكراد تمثّل بإعلان التمرد ضد السلطة المركزية حيث قام بعض رؤسائهم بالسيطرة على مساحات جديدة في المنطقة التي لم تكن في حوزتهم من قبل متحدين بذلك والي بغداد الذي لم يتخذ ضدهم في هذه الفترة المبكرة من حكمه أية إجراءات لأسباب عديدة منها تخوفه من أن يلجأ الأمراء الأكراد إلى الحكومة الفارسية طالبين عونها. كما إن الموقف العسكري لولاية بغداد غير ملائم لاتخاذ موقف حاسم ضد الأكراد، يضاف إلى ذلك عدم استقرار الحال في ولايتي الموصل والبصرة (٢٧). ولقد أدت هذه الظروف إلى زيادة تمادي رؤساء الأكراد والى قيامهم باحتلال المزيد من الأراضي وإخضاعها لنفوذهم وسيطرتهم.

ومما يذكر إن الفرس ووقوفهم على حدود العراق متربصين الفرص للتدخل في شؤونه الداخلية، كانوا مستعدين لتقديم العون والمساعدة لمن يطلب من رؤساء الأكراد الذين يلتجئون في حالة حصارهم من قبل قوات والي بغداد إلى الأراضي الفارسية للاحتماء بالفرس وطلب العون للوقوف ضد تلك القوات. وبالفعل، فقد حاولت الحكومة الفارسية التدخل بشؤون العراق بحجة تقديم العون لولاية بغداد ضد بعض رؤساء الأكراد الذين كانوا يثيرون النزاعات على حدود الدولتين (العثمانية والفارسية)، إلا إن الأولى رفضت ذلك (٢٨).

إن سلوك الأكراد ضد السلطة المركزية لا يعني إن سياسة الحكومة العثمانية قد ضعفت في العمل على استعادة سيطرتها المباشرة على المناطق الكردية، بل العكس من ذلك فقد أصبحت أقوى على مما كانت عليه في السابق، حيث عادت إلى إتباع أسلوبها القديم في التعامل مع رؤساء الأكراد القائم على تحريض رئيس كردي على آخر أو تقريب أحدهم وإبعاد الثاني، ثم منح الألقاب لآخرين مثل (البيك والباشا)، وهذه الألقاب كانت تمنح لمن يتولى منصبا إداريا في السلطة، وبنفس الوقت كانت تمنحهم المقاطعات لاستغلالها لمصالحهم (٢٩). بالإضافة إلى هذه الأساليب فقد كانت تشن عليهم بين آونة وأخرى حملات عسكرية، إما للقضاء على حركاتهم أو لإجبارهم للانصياع لأوامر السلطة المركزية، وكانت مثل تلك الحملات تشن على الإمارات الكردية والعشائر القوية خاصة عشائر الجاف في السليمانية وعشائر البلباس في اربيل (٣٠). وقد أدت تلك الهجمات إلى هرب البعض إلى الأراضي الفارسية وأضطر القسم الباقي إلى الاستقرار تحت السلطة المركزية.

والواقع إن سيطرة الحكومة المركزية على تلك الإمارات والعشائر، كان البداية الفعلية لعودة سلطتها المركزية المباشرة على بقية العشائر الأقل قوة وشأنا في المنطقة الكردية، وخاصة بعد عقد معاهدة أضراروم الثانية عام ١٨٤٧ بين الدولتين العثمانية والفارسية (٣١).

بالإضافة إلى ذلك، ولكي تقوي الحكومة العثمانية مركزها بين العشائر الكردية، فقد كانت تقترح على من كان يتولى أمر حكم المنطقة الكردية أن ترافقه عند تعيينه حامية

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

عسكرية عثمانية حتى تضمن سلامة تطبيق الأوامر الحكومية التي تصدرها الإدارة المركزية، وحتى يكون متولي شؤون المنطقة عبارة عن موظف حكومي يخضع للسلطة المركزية المباشرة في بغداد (٣٢).

إن عودة الحكم المباشر على المنطقة كانت له نتائج تمثلت بما يأتي :

١- سيادة الاستقرار على حدود الدولتين.

٢- أصبح التدخل الفارسي في شؤون المنطقة الكردية قليلاً.

٣- قلل من المجهود العسكري العثماني في المنطقة الكردية.

٤- اضعف وبشكل كبير نفوذ رؤساء العشائر (٣٣).

وبالنتيجة، فقد اتاحت تلك الظروف مجالاً لقيام بعض سلاطين الدولة العثمانية بإعادة بنائها من جديد وفق حركة إصلاحية استهدفت إصلاح ما فسد في كيان الدولة أثناء فترة الضعف والانحلال.

حركة الإصلاح والقبائل :

في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بدأ في الدولة العثمانية عهد جديد، حيث سيطرت على أفكار القادة مسألة كيفية تحديث الدولة وإزالة أسباب التخلف الذي أصابها خلال الفترة الماضية، فأخذوا يحثون ولاة بغداد على اتخاذ مواقف فعالة جادة تجاه القبائل (٣٤)، لكن تلك المواقف لم تظهر إلا على شكل عمليات حربية ضد تلك القبائل الراضية للانضمام لسلطة الدولة العثمانية عامة وولاية بغداد بشكل خاص (٣٥). كما اتبعوا الأسلوب القديم القائم على ضرب القبائل ببعضها ضد البعض الآخر وإثارة نار الخصومات بين شيوخ تلك القبائل (٣٦). يضاف إلى ذلك إنهم بدأوا بالمغالاة في مسألة رفع بدلات الالتزام للأراضي الممنوحة لهم بموجب عقود، حتى إن خراج بعض الأراضي زيد من مائتي ألف (شامي) (٣٧)، عام ١٨٥١، إلى ثلاثمائة ألف (شامي) عام ١٨٥٣، ويعلل سبب ذلك هي حاجة الدولة الماسة إلى المال لتنفيذ مشاريع التحديث والإصلاح التي كانت الدولة قد اعتزمت على تحقيقها، إضافة إلى ذلك هو محاولة الدولة زيادة

الأعباء على الشيوخ الذين يتقدمون لمزايدات الالتزام لإضعاف سيطرتهم على قبائلهم (٣٨).

لكن سياسة الشدة التي استخدمها ولاة بغداد ضد القبائل لم تؤدي إلى نتيجة حاسمة مما دفع ببعض أولئك الولاة إلى التساهل معها في بعض الأحيان، غير إن السمة الأساسية بقيت كما هي في سياسة الدولة العثمانية تجاه القبائل. حتى إن السنوات الأولى من حكم السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) واجهت الكثير من المشاكل القبلية الخطيرة الناتجة عن محاولات الحكومة العثمانية بمواردها غير الكافية إحكام سيطرتها على القبائل وبسط سلطانها على مناطق لم تصل إليها سلطة الحكم العثماني المباشرة من قبل. وكانت ابرز تلك المحاولات ما جرى أيام حكم الوالي نامق باشا (١٨٦٣-١٨٦٨) الذي عمل جاهدا على تحويل المشيخة القبلية في بعض المناطق إلى وظيفة إدارية (٣٩). إلا إن محاولته تلك باءت بالفشل، وذلك لتعارضها مع التقاليد العربية في المشيخة التي تمتد جذورها إلى عصور قديمة (٤٠).

إن هذا الوضع يوضح لنا إن الأساليب السابقة التي استخدمتها الدولة العثمانية وولاتها في العراق للتعامل مع القبائل قد أثبتت فشلها، لكن في نفس الوقت، إن هذا لا يعني توقف جهود الحكومة عن إيجاد البديل أو البدائل للتعامل مع القبائل (٤١)، حيث أدركت إن المعالجات المبنية على القمع والإرهاب لا تؤدي إلى حل المشكلة، فاستقر الرأي على اتخاذ إجراءات ايجابية تهدف إلى تحويل أفراد القبائل إلى مواطنين منتجين، وذلك عن طريق تطوير نظام ملكية الأراضي الزراعية، وهو النظام الذي مر قبل ذلك بعدة مراحل. فبعد أن طبقت الدولة العثمانية أول الأمر أحكام الشريعة الإسلامية على الأراضي، وخلصتها أن تظل رقبة الأرض ملكا للدولة بينما يحتفظ شاغلوها بحق الانتفاع منها لقاء الخراج الذي يؤديه عادة بتأثير نزعتها العسكرية وحروبها المستمرة، فاستبدلت ذلك النظام بآخر فقسمت بموجبه الأراضي إلى إقطاعات وزرعت على القادة والأمراء لقاء تقديمهم عددا من الفرسان المسلحين عند الطلب. وقد طبق هذا النظام في العراق جنبا إلى جنب مع نظام الالتزام والذي حاولت الدولة إلغائه بقانون صدر سنة ١٨٣٩م ولكن تطبيقه لم ينجح (٤٢) فظل الحال على ما هو عليه إلى أن صدر قانون

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

الأراضي سنة ١٨٥٨م والذي قسمت أراضي الدولة بموجبه إلى خمسة أصناف : مملوكة - موقوفة - أميرية - متروكة - موات (٤٣). فأصبحت نتيجة لذلك أغلب الأراضي القبلية في العراق من الصنف الثالث، وهو الأمر الذي واجهته القبائل بمعارضة قوية، فهي لا تقر بأن أرضها ملك للدولة ولا حتى لشيخ القبيلة، بل هي في نظرها ملكية مشتركة لجميع أفرادها، وقد يخصص جزء منها للشيخ كي يصرف من عائداتها على أغراض القبيلة المشتركة (٤٤).

لقد أدرك مدحت باشا كل تلك التعقيدات فاقترح على الباب العالي أن يسمح له بتفويض ملكية الأراضي الأميرية في العراق للمزارعين بسندات الطابو فقبل اقتراحه. وعليه فقد بدأ بتنفيذ المشروع الذي كان يهدف إلى توطين القبائل شبه البدوية والقضاء على صدامات القبائل حول ملكية أراضي وتوجيه ضربة للنظام القبلي من خلال إلغاء الملكية الجماعية للأرض واستبدالها بالملكية الفردية الصغيرة التي يصبح المزارع بموجبها مسئولاً أمام المحكمة مباشرة دون وساطة شيخ القبيلة (٤٥).

ولكن أغلب أولئك المزارعين من أبناء القبائل لم يقبلوا على الاستفادة من ذلك الترتيب نظرا للحاجز النفسي الذي يفصلهم عن الحكومة، فقد اعتادوا على اعتبارها عدوا لهم فلا يعقل من وجهة نظرهم - بان تقدم الحكومة على إجراء يستهدف نفعمهم (٤٦). ثم إن حق تملك الأرض مستمد في عرفهم من السيطرة عليها بحد السيف ولا معنى لملكية مستندة على ورقة أسمها (سند طابو)، وعلى الرغم من ذلك الرفض من قبل بعض المزارعين، فإن عملية التفويض قد قللت من الإضطرابات القبلية في بعض المناطق إلى حد كبير (٤٧)، ولكن كان الأمر عكس ذلك في أغلب المناطق التي استغل فيها الشيوخ وبعض وجهاء المدن عزوف أفراد القبائل فسجلوا أراضي واسعة بأسمائهم متواطئين في بعض الحالات مع الموظفين (المرتشين) الذين اشرفوا على عملية التسجيل (٤٨).

وهكذا نال بعض الوجهاء حقوقا قانونية لا يملكون القوة اللازمة لممارستها بالفعل، في حين دمر الشيوخ الذين تحولوا إلى مالكين أفضل عناصر العلاقة التي تربطهم بأفراد قبائلهم، إذ اتسع الصدام بين الطرفين وانتشرت الفوضى لدرجة لم يعد معها

بإمكان إتمام عملية التفويض، فأوقفتها الحكومة بعد أن تم تفويض خمس الأراضي فقط (٤٩).

بالإضافة إلى عمل مدحت باشا هذا، فإنه قام بمحاولة تترك القبايل العراقية، إلا أنه واجه صعوبات عديدة. ويرى (CLUBB) إنه ربما كان المقصود بالترك هو (عثمة) القبايل أي جعلها تخضع للأنظمة والقوانين التي وضعها مدحت باشا نصب عينيه طيلة أيام ولايته في العراق (١٨٦٩-١٨٧٢) (٥٠).

السلطان عبد الحميد الثاني والقبايل

بعد نهاية حكم ولاية مدحت باشا في بغداد، تلتها فترة كانت أبرز سماتها حالة عدم الاستقرار السياسي. ويكفي للتدليل عليها القول إن عشرة ولايات تعاقبوا على ولاية بغداد خلال الفترة الواقعة بين سنتي (١٨٧٩-١٩١٠). كما تعاقب على حكم ولاية البصرة خلال نفس الفترة سبعة عشر والياً (٥١). ومن الطبيعي إن هذا الوضع يجعل من الصعب على أي منهم (بلا شك) مباشرة عمل جاد لمعالجة مشاكل ولايته وفي مقدمتها المشكلة القبلية المعقدة من وجهة نظر الدولة العثمانية. كما اتسمت هذه الفترة أيضاً بظهور شخصية السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) على ما عداها من شخصيات الدولة العثمانية سواء في العاصمة استانبول أو الولايات العثمانية (٥٢). ويبدو إن المشكلة القبلية كانت تحل جزءاً من اهتماماته، نلمس من ذلك تأكيده في فرمان تعيين الولاة على ضرورة معالجة تلك المشكلة، كما نلمس أيضاً في تعليقات جريدة ولاية بغداد الرسمية (الزوراء) التي كانت تكرر القول عن اهتمام السلطان بأمر القبايل (٥٣).

وعليه، فإن ذلك الاهتمام تجسد في وضع خطة لمعالجة المشكلة معالجة جذرية، فالإجراء الوحيد ذو الطابع الإيجابي الذي أمر به السلطان عبد الحميد الثاني، هو قرار فتح مدرسة في استانبول توضع تحت إشرافه شخصياً، ويتم اختيار تلاميذها من بين أبناء القبايل في الولايات العربية المختلفة حيث يتلقون تعليمهم على نفقة الدولة، وتقرر أن تفتح تلك المدرسة التي سميت (مكتب العشيرة) في ١٢/ربيع الأول/١٣١٠هـ. وقد سافر بالفعل إلى استانبول عدد من أبناء شيوخ القبايل العراقية للالتحاق بتلك المدرسة (٥٤).

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

ويبدو إن هدف السلطان من ذلك العمل هو محاولة تربية وتدريب أبناء القبائل على تقديم الطاعة والولاء والتفاني والإخلاص لخدمة الدولة العثمانية، فيما لو تولوا قيادة وزعامة قبائلهم مستقبلاً. أو قد يكون القصد من ذلك هو ضمان إطاعة آباء هؤلاء الصبيان والفتيان لأوامر السلطان والحكومة أو لإثبات حسن نواياهم تجاه الحكومة. وفيما عدا ذلك يرى بعض الكتاب إن الدولة وخلال هذه الفترة عجزت عن تقديم حل ناجح لأهم أسباب المشكلة القبلية في العراق. فقد ظلت ملكية الأرض محورا للصدام بين مختلف الأطراف المعنية بذلك، ولم ينفذ القانونان اللذان أصدرتهما الدولة أعوام ١٨٨٠م و١٨٩٢م في إيجاد حل لها، بل العكس من ذلك فإنهما كرسا الأمر الواقع فاعتبروا أربعة أخماس الأراضي العراقية أميرية تعود ملكيتها للدولة يحق لها الانتفاع والتصرف بها. بينما يكون شاغلوا الأرض الفعليون مجرد مستأجرين يمكن للدولة طردهم في أي وقت، كما يحق لها إن تطلب منهم أي إيجار تقرره. ومن جانب آخر كانت سلطات العهد الحميدي حريصة على جمع أكبر قدر من الضرائب من السكان وفي أقصر وقت ممكن، وقد أدى ذلك إلى تهرب القبائل وانتقالها من مكان لآخر بدلا من الاستقرار في أرض معينة وتوجيه جهودها لزراعتها (٥٥). وحتى حين تستطيع أحدها الاستقرار في أرض معينة لبعض الوقت فإنها سرعان ما تنهك فيما بينها في صراعات سببها مكائر الباشوات. ولم يكتف هؤلاء بذلك، بل كانوا عند بداية كل موسم من مواسم الجباية يجردون حملات ضد القبائل لحملها على دفع ما هو مقرر عليها، ورغم ذلك فإنهم لا ينجحون في أغلب الأحيان في الوصول إلى تلك الغاية. إذ لم يبلغ ما كانت الدولة تحصل عليه أكثر من واحد بالمئة (١%) من الضرائب المقررة على بعض المناطق (٥٦).

يتبين مما ذكر، إن كل محاولات الحكومة العثمانية في إجبار القبائل أما للانصياع لأوامر الحكومة من الناحية السياسية أو دفع الضرائب من الناحية الاقتصادية، لم تحقق غايتها، وهذا ما شجع تلك القبائل في هذه الفترة للوقوف في مواجهة الدولة، حين تشعر القبائل بضعف السلطة العثمانية نتيجة الإنهاك الذي أصابها من حروبها في أوروبا بحيث لم يعد لديها قوات تكفي لمواجهة حالة القبائل. فكانت وسيلة الدولة الوحيدة في

حالتها هذه هي العودة إلى الأسلوب القديم في تعاملها مع القبائل، والقائم على ضربها بعضها مع الآخر والشيوخ فيما بينهم للوصول إلى هدفها.

ويرى بعض الكتاب إن الدولة العثمانية معتمدة على هذا الأسلوب مستعينة بنزوع الشخصية القبلية العربية إلى كره المنافسين كرها لا تحدده حدود. حيث إن السلطات العثمانية لا تستطيع السيطرة على العراق شهرا واحدا إذا ما اتحدت القبائل العربية تحت قيادة زعيم واحد. ولذلك لجأت إلى المكائد لإحداث الشقاق ليس بين القبائل الكبيرة فقط، بل بين فروع القبيلة الواحدة، ونادرا ما كانت تفشل في تلك المكائد التي تدبرها بواسطة أشخاص متمرسين على مثل تلك الأعمال، خاصة بين الأفراد غير الواعين من أفراد القبائل (٥٧).

وهكذا تكون الدولة العثمانية قد فشلت في إيجاد حل يرضي القبائل على سياستها مع علم السلاطين من آل عثمان إن كثرة الحوادث القبلية في العراق يعود إلى عاملين هما، إهمال وضعف وسوء الموظفين القائمين على شؤون القبائل أولا، والى عدم اتخاذ هؤلاء السلاطين أي إجراء فعال لسد الثغرات بين الإدارة العثمانية والقبائل.

هوامش البحث

- ١- ابن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، بيروت ١٩٥٦، ص ٥٤١
- ٢- عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، القاهرة ١٩٥٥، ص ٢٠
- ٣- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ١، بيروت ١٩٦٨، ص ٥٧٣
- ٤- حسين البراقي، تاريخ الكوفة، النجف الاشرف ١٩٦٠، ص ١٩٧
- ٥- علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ١، بغداد ١٩٦٩، ص ١٧
- ٦- عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٧، ص ٩٨
- ٧- كارلتون كوت، القافلة، ترجمة برهان دجاني، بيروت ١٩٥٩، ص ٢٧٢
- ٨- عبد العزيز نوار، المصدر السابق، ص ١٢

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

-
- ٩- وميض نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد بدون تاريخ، ص ١٩
- ١٠- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، بغداد ١٩٦٧، ص ٣٩
- ١١- عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج ٢، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٧
- ١٢- عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، بغداد ١٩٧٥، ص ٤٥
- 13- Cohen. S. , British Policy in Mesopotamia , London 1967 , p12
- 14- Clubb. S. B. Arabian Adventures , London 1978 , P45
- ١٥- عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ج ٨، بغداد ١٩٥٥، ص ٢٨٤
- ١٦- عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ص ٣٨
- ١٧- لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد ١٩٤٩، ص ٣٨٥
- ١٨- حامد الباز، البصرة في الفترة المظلمة، بغداد ١٩٦٩، ص ٦٨
- ١٩- عبد العزيز نوار، داود باشا، ص ص ١٠٠-١١٢
- ٢٠- عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية داود باشا إلى نهاية مدحت باشا، القاهرة ١٩٦٨، ص ص ٤٦٧-٤٦٨
- ٢١- عباس العزاوي، عشائر العراق، ج ٢، بغداد ١٩٥٦، ص ١١٣
- ٢٢- عبد ربه سكران، أكراد العراق، دراسة في التاريخ السياسي الاجتماعي والاقتصادي، القاهرة ١٩٨٧ رسالة دكتوراه غير منشورة، ص ٢٨
- ٢٣- سالنامة ولاية بغداد سنة ١٣٠٠هـ (١٨٨٢) ص ٢٥٥
- زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، بغداد ١٩٦٨، ص ١٣٧
- ٢٤- عبد الكريم غرابية، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، ج ١، دمشق ١٩٦٠، ص ١٦٨
- ٢٥- ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت ١٩٧٣، ص ١٧
- ٢٦- شرفخان البدليسي، الشرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة ١٩٤٨، ص ١٠٤
- ٢٧- عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ص ١٠٢-١٠٣

- ٢٨- عبد ربه سكران، المصدر السابق، ص ٩-١٣
- ٢٩- عباس العزاوي، عشائر العراق، ص ٤٤-٣٠- محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية وأنحائها، ترجمة محمد جميل الروزياني، بغداد ١٩٥١، ص ١٧٩
- ٣١- عبد ربه سكران، المصدر السابق، ص ٢٤
- ٣٢- علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، مصر ١٩٣٩، ص ٦٩
- ٣٣- إبراهيم خليل أحمد، المتشرفون والمبشرون في العام العربي الإسلامي، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٩
- 34- Clubb. op. Cit. p39
- ٣٥- فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد ١٩٨٠، ص ٣
- ٣٦- عباس العزاوي، عشائر العراق، ص ٧
- ٣٧- عملة عثمانية
- 38- Dickson. H. R.H. The Arab of Desert , London 1959.p554
- ٣٩- عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ص ١٨١
- ٤٠- عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ١٨١
- ٤١- عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر، ص ٣٧
- ٤٢- عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، بيروت ١٩٦٧، ص ٧٨-٧٩
- ٤٣- محمد حسين توفيق، نهاية الإقطاع في العراق، بيروت ١٩٥٨، ص ٩٥
- 44- Haider, Saleh, lond problemes of Iraq in The Economic History Chicago 1966. p163
- ٤٥- وميض نظمي وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٣
- ٤٦- علي الوردي، المصدر السابق، ص ٢٥٠
- ٤٧- فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٤
- 48- Haider, Op. Cit. p164
- 49- Longrigg , S.H. Iraq 1900-1950. Beirut 1968. p37
- 50- Clubb. Op. Cit. p40

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

- ٥١- وميض نظمي، المصدر السابق، ص ٩
٥٢- عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج ٨، ص ٣٧
٥٣- الزوراء السنة ٣٢، العدد ١٨٦٨، في ١٧ صفر ١٣١٨ هـ
٥٤- الزوراء السنة ٣٤، العدد ١٥١٦، في ٢١ ذي الحجة ١٣٠٩ هـ
55- Haider , Op. Cit. p164
٥٦- عبد الله فياض، المصدر السابق، ص ٤٦
57- Clubb , J.B , War in The Desert , London 1960 p p71-72

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- ١- إبراهيم خليل أحمد، المستشرقون والمبشرون في العالم العربي الإسلامي، القاهرة ١٩٧٤
٢- أبن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، بيروت ١٩٥٦
٣- أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت ١٩٧٣
٤- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ١، بيروت ١٩٦٨
٥- حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة، بغداد ١٩٦٩
٦- حسين البراق، تاريخ الكوفة، النجف الاشرف ١٩٦٠
٧- زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، بغداد ١٩٦٨
٨- الزوراء، السنة ٣٢، العدد ١٨٦٨، في ١٧ صفر ١٣١٨ هـ
٩- الزوراء، السنة ٣٤، العدد ١٥١٦، في ٢١ ذي الحجة ١٣٠٩ هـ
١٠- سالنامه، ولاية بغداد سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م)
١١- شرفخان البديسي، الشرفنامه، ترجمة محمد علي عوني، القاهرة ١٩٤٨
١٢- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٨، بغداد ١٩٥٥
١٣- عباس العزاوي، عشائر العراق الكردية، ج ٢، بغداد ١٩٥٦
١٤- عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، القاهرة ١٩٥٥

- ١٥- عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، بيروت ١٩٧٢
- ١٦- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد ١٩٦٧
- ١٧- عبد ربه سكران، أكراد العراق، دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، القاهرة ١٩٨٧، رسالة دكتوراه غير منشورة
- ١٨- عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي، بيروت ١٩٦٧
- ١٩- عبد العزيز نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٨
- ٢٠- عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة ١٩٦٨
- ٢١- عبد الكريم غرابية، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، ج١، دمشق ١٩٦٠
- ٢٢- عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، بغداد ١٩٧٥
- ٢٣- علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، مصر ١٩٣٩
- ٢٤- علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج١، بغداد ١٩٦٩
- ٢٥- فاضل حسين، تاريخ العراق المعاصر، بغداد ١٩٦٨
- ٢٦- كارلتون كوت، القافلة، ترجمة برهان دجاني، بيروت ١٩٥٩
- ٢٧- لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، بغداد ١٩٤٩
- ٢٨- محمد أمين زكي، تاريخ السلطنة وأحداثها، ترجمة جميل الروزباني، بغداد ١٩٥١
- ٢٩- محمد توفيق حسين، نهاية الإقطاع في العراق، بيروت ١٩٥٨
- ٣٠- وميض نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد بدون تاريخ

المصادر الأجنبية:

- 1- Choen , S , British Policy in mesopotamin , London 1967
- 2- Clubb. J. B. War in the Desert , London 1960
- 3- Clubb. J. B. Arabian Adventures , London 1978

السياسة العامة للدولة العثمانية تجاه العشائر العراقية من السلطان سليمان القانوني ...

د. عبد ربه سكران إبراهيم

- 4- Dickson. H. R. R. The Arab of the Desert , London 1959
- 5- Haider,, Saleh, Land Problems of Iraq in the Economic History & Middle East, Chicago 1966
- 6- Longrigg. S. H. Iraq 1900-1950 , Beirut 1969.